

طبيعي ، الى عدم دفع الاجر الكامل للعامل بصورة علنية . نتيجة لذلك ببرز ما نسيه بالمكافآت الاجتماعية ، وهي في الواقع مجرد وسيلة لدفع اجر اضافي للعامل . ان الحقيقة بان جزءا كبيرا من المأجورين سيدفع [حسب توصية اللجنة] ضريبة دخل لا تتجاوز الـ ٢٥٪ ، سيقتضي على ضرورة الاهتمام الخاص بمصادر دخل خاصة ... صحيح ان الهدف من المكافآت الاجتماعية ، كان في نهاية الامر الاهتمام برخاء العامل وزيادة دخله الصافي ، ولكن هذا الامر كان من عمل اللجنة ايضا ، واللحل الذي نقتحه يهدف الى توفير دخل صاف حقيقي للعامل بدون ان تكون هناك حاجة الى اخفائه تحت اسماء اخرى » .

ضريبة الشركات وضريبة ربح رأس المال

اوصت لجنة بن - شاحار ايضا بان تكون نسبة الضرائب (ضريبة الدخل وضريبة الشركات) على الارباح غير الموزعة في الشركات المحدودة الضمان ، كما يلي : شركة عادية - ٦١٪ ، شركة صناعية في مرحلة الانتقال - ٥٦٫٨٪ ، شركة صاحبة مشروع سيتم التصديق عليه في المستقبل - ٥٢٪ ، كذلك اوصت اللجنة بالغاء جميع القروض الالزامية على الشركات .

اما بالنسبة لضريبة ربح رأس المال فقد اوصت اللجنة بتوحيدها مع ضريبة تحسين العقارات ، ثم الغاء القروض الالزامية على الضريبيين ، وفرض ضريبة بنسبة ١٠٪ على فائض الربح حسب التفسير في جدول غلاء المعيشة ، ثم دمج الربح الحقيقي مع دخل المكلف ، وفرض ضريبة عادية حسب قيمة مجمل الدخل (معارف ، ٧٥/٣/١٣) .

الكشوفات والتحصيل وتنفيذ القانون

تطرقت لجنة بن - شاحار ايضا في تقريرها الى مسألة اخفاء الضرائب التي يعتبرها البعض اساس العيب في جهاز الضرائب في اسرائيل ، واقترحت اتخاذ سلسلة من الاجراءات الادارية لمكافحة هذه الظاهرة ، منها فرض تقديم كشوفات شاملة بالدخل من قبل المكلفين ، على ان يتم تطبيق هذا على مراحل بين جميع فئات السكان ، واصدار تعليمات منصلة بشأن ادارة الحسابات ، ومنح حوافز كثيرة لمن يبلتها ، وكذلك منح نماذج من تقارير المكلفين واعادة تنظيم جهاز

شهري حتى ٢٠٠٠ ليرة - تفرض عليه ضريبة بنسبة ٢٥٪ ، ٣٠٠١ - ٥٥٠٠ ليرة : ٢٥٪ ، ٥٥٠١ - ٦٥٠٠ : ٤٥٪ ، ٦٥٠١ - ٨٥٠٠ : ٥٠٪ ومن ٨٥٠١ ليرة وما فوق : ٦٠٪ ضريبة .

كذلك تمنح « نقطة اعفاء » قيمتها الاولية ١٠٠ ليرة شهريا ، وتلغى الصومات القائمة ، وتجزع مخصصات التأمين الوطني بجهاز الاعفاءات والمخصصات الجديدة ، التي ستمنح على الوجه التالي : زوجان - ٣٠٠ ليرة ، الفرد - ٢٠٠ ليرة ، الولد الاول والثاني - ٢٠٠ ليرة ، الولد الثالث وما فوق - ٢٠٠ ليرة مقابل كل ولد (معارف ، ٧٥/٣/١٣) .

كذلك اوصت اللجنة بالغاء جميع القسروض الالزامية التي يدفعها الافراد ، ثم ربط نسب الضرائب والمخصصات بجدول غلاء المعيشة ، بينما تكون علاوة الغلاء هذه ، التي تدفع للعاملين ، خاضعة للضريبة كتركيب من مركبات الدخل (هارتس ، ٧٥/٣/١٣) .

توسيع قاعدة الضريبة

اوصت اللجنة ايضا بتوسيع قاعدة الضريبة ، بحيث تشمل جميع المكافآت والاعفاءات ، على انواعها ، والتي يقدر حجمها بنسبة ١٢٪ تقريبا من مخصصات الاجور عامة . ومثال على هذه المكافآت نفقات الهاتف في منزل المكلف ، والسفر الى الخارج على حساب رب العمل ، والنفقات التي تدفع للعامل مقابل المسافة التي يقطعها بسيارته للوصول الى مكان عمله ، ثم بدل شراء كتب مهنية تدفع له حسب درجته في العمل ، وما الى ذلك من مكافآت تكون معفية من الضريبة عادة ، وتصل الى الالف الليرات شهريا ، ولم توص اللجنة بالغاء جميع هذه المكافآت وانما اوصت بضرورة تقييدها للغاية ، وتقديس تقارير وافية حولها ، ثم دمجها بالاجر الاساسي للعامل لكسي تصبح خاضعة للضريبة (المصدر نفسه) .

وقد نشر احد اعضاء اللجنة ، بومز ناهير (في ندوة مع اعضاء اللجنة اجرتها يديعوت احرونوت ٧٥/٣/١٤) الواقع الذي حثه ورفاقه الى وضع مثل هذه التوصية بقوله : « ان ضريبة الدخل المتبعة في اسرائيل ، تدفع رب العمل بشكل